

## الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة

### Legal basis for the criminal protection of seized items

#### Conclusion

The criminal justice in any society requires the adoption of legal provisions disciplined in terms of content and language, and that the application of these provisions is the practical side of justice and begin the first judicial steps criminal investigation, which is designed to search the truth about the crime committed and find out the perpetrators and how to commit, and the most important pillars of the criminal investigation is what are settable from things related to the crime committed and contribute to the disclosure and the perpetrators, and collect other evidence that lead to either innocent or guilty and the punishment prescribed by the law against them, and the requirement for the right of the society in which breached crime Biskanth, so that the basic purpose of the criminal and criminal policy law upon which it

أ.د. أسراء محمد علي سالم



نبذة عن الباحث :  
استاذ مساعد دكتور في  
القانون الاداري.

م.م امجد ناظم صاحب



نبذة عن الباحث :  
استاذ مساعد دكتور في  
القانون الاداري.

is to protect society from crime, and to reach it must be stressed at the same time to respect the human rights and humanitarian values, since it is not logic or reason to be imposing a specific behavior on a certain class of individuals without the followers of the means that are consistent with the principles of humanity and legality , in addition, the interest in order to be worthy of protection, there must be texts ensure this protection by preventing any attack them or the organization of conservative measures on them, because these texts represent the legal basis on which it is based in the protection and preservation.

#### الملخص

ان تحقيق العدالة الجنائية في أي مجتمع يستوجب تبني احكام قانونية منضبطة من حيث المضمون والصياغة ، وان تطبيق هذه الاحكام يمثل الجانب العملي للعدالة وتبدأ أولى خطواته القضائية بالتحقيق الجنائي ، والذي يستهدف البحث عن حقيقة الجريمة المرتكبة ومعرفة مرتكبيها وكيفية ارتكابها ، ومن اهم مرتكزات التحقيق الجنائي هو ما يتم ضبطه من أشياء لها علاقة بالجريمة المرتكبة وتسهم في الكشف عنها وعن مرتكبيها ، وفي جمع الأدلة الاخرى التي تؤدي أما الى براءتهم أو إدانتهم وتنفيذ العقوبة المقررة قانونا بحقهم . واقتضاء حق المجتمع الذي أخلت الجريمة بسكينته ، وبذلك فإن الغاية الأساسية من القانون الجنائي والسياسة الجنائية التي يركز عليها تتمثل بحماية المجتمع من الإجرام ، وللوصول إلى ذلك لابد من التأكيد في الوقت نفسه على احترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية ، إذ ليس من المنطق او العقل أن يتم فرض سلوك معين على فئة معينة من الأفراد دون أتباع الوسائل التي تتفق مع المبادئ الإنسانية والشرعية ، يضاف الى ذلك ان المصلحة كي تكون جديرة بالحماية لابد أن تكون هناك نصوص تضمن هذه الحماية من خلال الحيلولة دون وقوع أي اعتداء عليها او تنظيم اجراءات المحافظة عليها ، اذ تمثل هذه النصوص الاساس القانوني الذي يستند عليه في حمايتها والمحافظة عليها.

#### المقدمة

ان ضبط الأشياء كأجراء من اجراءات التحقيق مرتبط بحصول جريمة معينة او الشروع فيها ، وضرورة البحث عن ادلتها بغية معرفة مرتكبها ، فان معيار الإساس القانوني لحماية الأشياء المضبوطة يتمثل بالعلاقة التي تربط بينها وبين الجريمة التي يجري التحقيق فيها ، وبذلك فان الأشياء المضبوطة هو ما يتم ضبطه بحوزة المتهم او غير المتهم من أشياء او أوراق وما يوجد منها في منزل هذا او ذاك متى ما كان متعلقا بالجريمة التي يجري التحقيق بشأنها ويفيد في كشف الحقيقة ، والتي تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة او يحتمل استعمالها فيها او نتجت عنها او ما وقعت عليه الجريمة ، وبذلك يعد وقوع الجريمة شرطا اساسيا لمباشرة الاجراءات الجزائية التي تمثل القواعد

التي تهتم بالتحري والتحقيق وبيان السبل التي تتخذها السلطات المختصة بالكشف عن الجريمة ومركبها بطريق التحقيق معه ثم حالة الى المحكمة المختصة لإصدار الحكم عليه .

وعلى اساس ذلك ان حماية الاشياء المضبوطة ، تعد من المسائل المهمة التي يقتضي البحث في الاساس القانوني حمايتها ، وذلك لما لها من دور في حماية مصلحة التحقيق والمحكمة وحماية اعتبار المتهم وسمعته والتي لاتزال قرينة البراءة معها هي الاقوى ، مثال ذلك ان افشاء المعلومات عما تم ضبطه من اشياء قد تلحق الضرر بالمتهم او الغير، ونرى ان الواقع العملي يؤكد ذلك من خلال تناولها عبر وسائل الاعلام والصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي والتي تؤدي الى تحويلها الى قرينة ادانة في نظر المجتمع ، لذا فان حماية الاشياء المضبوطة تقتضيها مصلحة المتهم ايضا ، اذ تحفظ له سمعته واعتباره وتفادي الوصمة الاجتماعية والرأي السلبي للجمهور اتجاهه وهو امر يصعب التخلص من اثره حتى مع حالة اثبات براءته .

## اهمية البحث

ان الغاية الأساسية من التحقيق هي الكشف عن الحقيقة والوقوف على مضمونها ومدلولها ، من خلال ضبط ما يتصل بالجريمة من أشياء لغرض إيجاد الدليل أو تعزيز الدليل ، ومعرفة الجاني ومعاقبته ، وبذلك فان الغرض من وجود الأشياء المضبوطة تحت يد السلطة القضائية هو من اجل الاستعانة بها في الوصول الى الحقيقة ، والتأكد من وقوع جريمة يعاقب عليها القانون ، ومعرفة نوع الجريمة المرتكبة ، والمكان الذي وقعت فيه والأسلحة والأدوات التي استعملت في ارتكابها ، اذ يمكن ان تتنوع الوسائل التي يستخدمها الجاني لارتكاب الجريمة ، وذلك تبعا لنوع الجريمة المرتكبة هذا من جانب ومن جانب آخر فان الأشياء المضبوطة يمكن من خلالها معرفة مرتكب الجريمة والسبب الدافع الى في ارتكابه لها ، والتعرف على شخصية الجاني من خلال استقراء ما تم ضبطه من أشياء تثبت إدانة المتهم وتقديمه للمحاكمة .

## مشكلة البحث

غالبا ما تتسم افعال الجريمة المرتكبة بالخفاء وتحاط بالغموض ، لان الجاني يسعى الى اخفاء الآلات والأدوات التي استعملها في ارتكابها او اتلافها او اخفاء جسم الجريمة او التصرف بها ، من اجل تفويت الفرصة على جهات التحقيق في التعرف عليه ، لذا فان اهم اجراء يتخذ حيال هذه الاشياء هو حمايتها والحفاظة عليها ، وان ضبط الاشياء كأجراء من اجراءات التحقيق يهدف الوصول الى الحقيقة ، لذا لا بد من تحديد الاساس القانوني لحماية ما يتم ضبطه من اشياء وذلك حتى لا تهدر الحقوق والحريات دون مقتضى ، من جهة ومن اجل تمكين سلطة التحقيق من الوقوف على ادلة الجريمة قبل طمسها او ضياعها من جهة اخرى .

## فرضية البحث

تتمثل الفرضية في البحث بالنصوص التي ارسى الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة في التشريعات الجنائية المقارنة ، والذي لا يقتصر ذلك على

التشريعات الجنائية الداخلية والقوانين الخاصة الاخرى ، بل تخطى الى النص على حمايتها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية .

وعليه سوف يتم بحث الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة في مبحثين نعتد الاول للأساس القانوني لحماية الاشياء المضبوطة على الصعيد الدولي . ونفرد الثاني للأساس القانوني لحماية الاشياء المضبوطة على الصعيد الوطني .

**المبحث الاول: الاساس القانوني لحماية الاشياء المضبوطة على الصعيد الدولي**  
يعد الاهتمام الدولي بحقوق الانسان ومكافحة الجريمة ، ومحاسبة مرتكبيها من المسائل الحديثة العهد نسبيا ، فحتى وقت قريب لم يكن القانون الدولي يهتم بغير العلاقات بين الدول ، ولم يكن يعني بالفرد ولا يخاطبه بحقوق ولا يفرض عليه اي التزامات ، مما تترتب على عدم تدخل الدول والمنظمات الدولية في معاملة الدولة للفرد ومحاسبته عما يرتكبه من جرائم كونها تعتبر من المسائل الداخلية للدولة فحسب<sup>(١)</sup> .

ولم يستطع المجتمع الدولي ان يستمر طويلا على هذا الوضع ، وخاصة بعد انتشار الانشطة الاجرامية التي اخذت تأخذ طابعا دوليا ، اذ اصبحت قضية في غاية الاهمية لدى اعضاء الجماعة الدولية وتحقيقا لهذا الغرض انشأت الامم المتحدة لتتولى معالجة القضايا الدولية<sup>(٢)</sup> .

وما لاشك فيه ان حماية الاشياء المضبوطة يمثل احد المبادئ الاساسية في القانون الجنائي وهي بصورة اخص احد المبادئ الاساسية التي تحكم مسألة الاثبات في المواد الجنائية ، لذا فقد كفلت الاتفاقيات الدولية حماية الاشياء المضبوطة وسنتناول البعض من هذه الاتفاقيات في فرعين تخصص الاول منها لحماية الاشياء المضبوطة في اتفاقيات الامم المتحدة ونستعرض في الثاني حماية الاشياء المضبوطة في اتفاقيات الجماعة العربية وعلى النحو الاتي .

**المطلب الاول: حماية الاشياء المضبوطة في اتفاقيات الامم المتحدة**  
تضطلع الامم المتحدة بدور فاعل في تعزيز وتنسيق التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة ودعم التعاون الدولي في مجال ضبط الاشياء المتعلقة بها والتحفيز عليها ، ومن اهم هذه الاتفاقيات هي :

**اولا : حماية الاشياء المضبوطة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨**

تعد هذه الاتفاقية لسنة ١٩٨٨ أول صك دولي يعالج مشكلة عائدات الجريمة ويطالب الدول بتجريمها بوصفها جرما جنائيا ، فهذه الاتفاقية تهدف الى النهوض بالتعاون الدولي حتى تتمكن من التصدي لمختلف مظاهر الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، الذي اصبحت يأخذ بعدا دوليا ، وعلى الدول الاطراف ان تتخذ التدابير التشريعية والادارية الضرورية لذلك<sup>(٣)</sup> .

وقد ألزمت الاتفاقية الدول الاطراف بان تتخذ في سبيل حماية ما يتم ضبطه من مواد مخدرة ، التدابير التي تمكنها من مصادرة المتحصلات المستمدة من الجريمة ، والاموال التي تعادل قيمتها<sup>(٤)</sup> ، وكذلك المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات او غيرها من

الوسائل المستخدمة او التي يقصد استخدامها بأية كيفية في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية<sup>(٥)</sup> . كما ألزمت الدول الاطراف باتخاذ الوسائل اللازمة لتحديد المتحصلات او الاموال او الوسائل او اي اشياء اخرى واقتفاء اثرها وتجميدها والتحفيز عليها بقصد التحقق منها ومصادرتها عند الانتهاء منها<sup>(٦)</sup> .

وتجدر الاشارة الى ان الاتفاقية لم تغفل مسألة التعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة في اي تحقيقات واجراءات قضائية كإجراءات التفتيش والضبط وفحص الاشياء وتفقد المواقع والامداد بالمعلومات والادلة الضرورية لكشف الجريمة ومعرفة مرتكبها<sup>(٧)</sup> .

ثانيا : حماية الاشياء المضبوطة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠<sup>(٨)</sup> .

كانت الجريمة حتى نهاية النصف الاول من القرن العشرين جريمة فردية لا تتعدى الحدود السياسية للدولة ، بعد ذلك اصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات البعد الدولي<sup>(٩)</sup> . سمة من سمات العصر ، وتفرض تهديدا متزايدا للأمن وتؤدي الى زعزعة العلاقات بين الدول وتضعف الاقتصاديات الوطنية لها<sup>(١٠)</sup> .

لذلك فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني لعام ٢٠٠٠ في باليرمو بإيطاليا هذه الاتفاقية ، وتمثل استجابة المجتمع الدولي للحاجة الى تعزيز التعاون من اجل منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها مكافحة فعالة<sup>(١١)</sup> .

وقد عرفت الاتفاقية مصطلح التجميد او الضبط بأنه (( الحظر المؤقت لنقل الممتلكات او تبديلها او التصرف فيها او تحريكها او اخضاعها للحراسة او السيطرة المؤقتة بناء على امر صادر عن محكمة او سلطة مختصة اخرى ))<sup>(١٢)</sup> ، ان هذا النص يؤكد على ضرورة المحافظة على ما تم ضبطه من اشياء متعلقة بالجريمة بغية التصرف بها بعد صدور قرار من محكمة مختصة ، اذ ألزمت الاتفاقية الدول الاطراف في الاتفاقية ووفقا لقوانينها الداخلية تجريم من ارتكب عمدا نقل الممتلكات مع العلم بانها عائدات جرائم ، او مساعدة اي شخص له علاقة في ارتكاب الجرم الاصلي على اخفاء ما استعمل منها في ارتكاب الجريمة او متحصلاتها ، بغية الافلات من العقاب<sup>(١٣)</sup> .

واوجبت الاتفاقية ايضا على الدول الاطراف بان تتخذ اقصى حد ممكن في حدود نظمها القانونية الداخلية اجراءات المصادرة والضبط ، بشأن عائدات الجرائم المشمولة بالاتفاقية وكذلك الممتلكات او المعدات او الادوات الاخرى ، التي استخدمت او يراد استخدامها في ارتكاب الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية ، وذلك بغية التعرف عليها وعلى مرتكبها واقتفاء اثرها وتجميدها او ضبطها<sup>(١٤)</sup> .

وتجدر الاشارة الى ان الاتفاقية نظمت ايضا التعاون القانوني والقضائي بين الدول الاطراف في الاتفاقية من خلال تنظيم التعاون الدولي ، وكيفية التعامل مع الطلبات التي ترد من دولة اخرى لها ولاية قضائية على جرم مشمول بالاتفاقية ، ومن اجل ضبط او مصادرة ما يوجد على اقليمها من ممتلكات او معدات او ادوات اخرى ، وذلك بان تحيل الطلب الى سلطاتها المختصة لتصدر امرا بذلك بهدف تنفيذه وعلى قدر نفعه بعائدات الجرائم ، وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لضبط الممتلكات او الادوات او المعدات

الآخري بقدر اقتفاء أثرها أو ضبطها<sup>(١٥)</sup> ، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم المشمولة بالاتفاقية وذلك في سبيل الحصول على الأدلة ، وتبليغ المستندات القضائية ، وتنفيذ عمليات التفتيش والضبط والتجميد وفحص الأشياء والمواقع وتقديم المعلومات والأدلة ، والتصرف بعائدات الجرائم أو الممتلكات أو الأدوات أو المعدات والأشياء الأخرى واقتفاء أثرها لأغراض الحصول على أدلة<sup>(١٦)</sup> .

ثالثاً : حماية الأشياء المضبوطة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ نظراً لخطورة الأثر الذي يترتب عليه الفساد ، وما ينتج عنه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها ، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر<sup>(١٧)</sup> ، لذا فلم يعد شأننا محلياً بل هو ظاهرة عبر الوطنية تمس المجتمعات كافة ، فلا تقتصر على البلدان النامية دون المتقدمة<sup>(١٨)</sup> ، مما يجعل التعاون الدولي في منع الفساد ومكافحته أمراً ضرورياً . ومن أجل ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي وتقديم المساعدة في مجال منع الفساد ومكافحة إرمت الأمم المتحدة هذه الاتفاقية<sup>(١٩)</sup>

وقد نظمت الاتفاقية استرداد الموجودات ، أيما كان نوعها ، والمستندات والصكوك التي تثبت ملكيتها أو وجود حق عليها ، وكيفية ضبطها وتجميدها أو حجزها والذي هو بمثابة فرض مؤقت عليها للمحافظة عليها ، من عدم القيام بإحالتها أو تبديلها أو التصرف فيها أو نقلها<sup>(٢٠)</sup> .

كذلك ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بأن تتخذ أقصى حد ممكن ضمن نطاق نظامها القانوني الداخلي ما يلزم من التدابير التي تمكن من ضبط ومصادرة ، العائدات الإجرامية والممتلكات والمعدات الأخرى التي استخدمت أو كانت معدة للاستخدام في ارتكاب أفعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية ، وكذلك تتخذ الدول الأطراف ما يلزم من التدابير لتمكين من الكشف عن هذه الأشياء أو اقتفاء أثرها أو تجميدها أو حجزها لغرض مصادرتها في النهاية<sup>(٢١)</sup> .

المطلب الثاني: حماية الأشياء المضبوطة في اتفاقيات جامعة الدول العربية  
إرمت جامعة الدول العربية في شأن مكافحة الجريمة عدة اتفاقيات نورد البعض منها قدر تعلقها بموضوع الدراسة وعلى النحو الآتي .

أولاً : اتفاقية الرياض للتعاون القضائي لسنة ١٩٨٣<sup>(٢٢)</sup>  
اهتمت هذه الاتفاقية في التعاون القضائي بين الدول العربية ، ومن بين صور التعاون تسليم الأشياء المضبوطة المتحصلة عن الجريمة أو المستعملة فيها أو المتعلقة بها ، إذ قضت الاتفاقية بأنه إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب ، فإنه إضافة إلى ذلك تضبط وتسلم إلى الطرف المتعاقد الطالب التسليم بناء على طلبه الأشياء المتحصلة من الجريمة أو المستعملة فيها أو المتعلقة بها والتي يمكن أن تتخذ دليلاً عليها والتي توجد في حيازة الشخص المطلوب تسليمه وقت القبض عليه أو التي تكشف فيما بعد<sup>(٢٣)</sup> .  
كما أجازت الاتفاقية تسليم الأشياء المشار إليها أعلاه ، حتى لو لم يتم تسليم الشخص المطلوب بسبب هربه أو وفاته ، وكل ذلك مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة

للطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم او للغير على هذه الأشياء ، مع عدم الاخلال بأحكام القوانين النافذة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم ، ويجب ردها الى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم على نفقة الطرف المتعاقد الطالب ، لان اتخاذ بعض الاجراءات قد يتطلب صرف مبالغ او دفع رسوم<sup>(٢٤)</sup> ، وذلك بعد الانتهاء من اجراءات الاتهام التي يباشرها الطرف المتعاقد الطالب التسليم ، كذلك اعطت الاتفاقية الحق للطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم الاحتفاظ مؤقتا بالأشياء المضبوطة اذا رأى حاجته اليها في اجراءات جزائية ، كما يجوز له عند ارسالها ان يحتفظ بالحق في استردادها لنفس السبب مع التعهد بإعادتها عندما يتسنى له ذلك<sup>(٢٥)</sup> .

ثانيا : الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤<sup>(٢٦)</sup>

نظمت الاتفاقية التعاون القضائي بين الدول الاطراف في الاتفاقية . وذلك بان يكون لكل دولة طرف فيها اتخاذ ما يلزم من التدابير لفرض اختصاصها القضائي على جرائم المخدرات ، واتخاذ الاجراءات اللازمة ازاء الأشياء المضبوطة وادلة التورط في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية<sup>(٢٧)</sup> ، وحرصت الاتفاقية ايضا على توحيد السياسة التشريعية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، وان تطلب وتقدم الاطراف المساعدة القانونية المتبادلة ، في مجال الضبط وفحص الأشياء ، والادلة المستمدة من التفتيش وتفقد المواقع وكافة اشكال المساعدة القانونية المتبادلة التي يسمح بها القانون الداخلي للدول الاطراف<sup>(٢٨)</sup> .

ثالثا : الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ٢٠١٠<sup>(٢٩)</sup> .

اهتمت هذه الاتفاقية بمسألة التعاون القضائي فيما يتعلق بمحصلات الجريمة والتحفظ عليها وتجميدها ومصادرة الأشياء ذات الصلة بالجريمة بمقتضى حكم غير قابل لأي طريق من طرق الطعن صادر من سلطة قضائية مختصة ووفقا لما تقضي به القوانين الداخلية لكل دولة<sup>(٣٠)</sup> ، والزمّت الاتفاقية الدول الاطراف بان تجعل ارتكاب اي جريمة من شأنها اعاقبة سير العدالة ، يخضع لعقوبات او تدابير احترازية ، على ان ترعى خطورة الجريمة وعدم اغفال العقوبات التبعية والتكميلية ، ومن هذه الجرائم افساد الأشياء المتعلقة بالجريمة والعبث بها<sup>(٣١)</sup> .

واوجبت هذه المعاهدة ايضا على الدول الاطراف تقديم اكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية في مجال الملاحقة القضائية واجراءات الاستدلال والتحقيق فيما يتعلق بضبط الممتلكات والاموال المتحصلة من الجرائم المشمولة بالاتفاقية ، والقيام بعمليات التفتيش عنها ، وفحص الأشياء والمعاينة والحصول على الادلة وكشف المتحصلات والممتلكات او الادوات او الأشياء الاخرى واقتفاء أثرها<sup>(٣٢)</sup> .

المبحث الثاني: الاساس القانوني لحماية الأشياء المضبوطة على الصعيد الوطني

تحرص الدول في تشريعاتها الجنائية على توفير الحماية الجنائية الموضوعية والاجرائية للأشياء المضبوطة لما لها من اهمية في اثبات الجنائي ، اذ ان اي مساس بها او اخلال في اجراءات ضبطها يترتب عليه صعوبة اثبات الجريمة ومعرفة مرتكبها الذي يسعى

طمس أو اخفاء معالمها واثارها والأشياء والأدوات التي استخدمت في ارتكابها<sup>(٣٣)</sup>، كما انهم قد يكونوا خططوا مسبقا لكيفية تنفيذها، واتخاذ أكبر قدر ممكن من الاحتياطات اللازمة للقيام بها، وبالتالي التضليل على الجهات المختصة بالكشف عنها، وذلك عن طريق اخفاء حقيقتها.

وعليه سوف نبين الاساس القانوني لحماية الأشياء المضبوطة في التشريعات الجنائية المقارنة في الفرع الاول، وسنتعرض للأساس القانوني لحماية الأشياء المضبوطة في التشريع الجنائي العراقي في الفرع الثاني وعلى النحو الآتي.

**المطلب الاول:** الاساس القانوني لحماية الأشياء المضبوطة في التشريعات الجنائية المقارنة ان اغلب التشريعات الجنائية اناطت وظيفية التحري عن الجرائم وجمع الأدلة لأعضاء الضبط القضائي<sup>(٣٤)</sup>، والتي تتمثل بكافة الاجراءات المتعلقة بالبحث عن أدلة الجريمة وجمعها واعدادها وتقديمها للجهات القضائية المختصة<sup>(٣٥)</sup>، ومن بينها ما يتم ضبطه من أشياء يستهدف من ورائها الوصول للحقيقية، لذا فانه يتوجب على سلطة التحقيق ان تتخذ كافة الاجراءات والاحتياطات اللازمة لحفظها وحمايتها، من اجل الاستفادة منها في الوصول الى أدلة الاثبات او أدلة النفي على حد سواء<sup>(٣٦)</sup>.

وبذلك يقع على عاتق الدول ونظم العدالة الجنائية التابعة لها، مسؤولية الكشف عن الجرائم وضبط الأشياء المتعلقة بها والتي تستمد منها الأدلة الجرمية<sup>(٣٧)</sup>، الا انها تواجه بعض الصعوبات في كيفية اتخاذ الوسائل التي تمكنها من المحافظة عليها من العبث والتغيير والاخفاء والاتلاف.

وعليه فقد اهتمت التشريعات الجنائية بحماية الأشياء المضبوطة، من خلال النص عليها في قوانين الاجراءات والعقوبات، والقوانين الخاصة الاخرى<sup>(٣٨)</sup>، اذ اشارت قوانين الاجراءات الى بعض الاجراءات الواجب اتباعها حيال الأشياء المضبوطة وكيفية التعامل معها والتصرف بها، اما قوانين العقوبات فقد حددت الافعال التي من شأنها المساس بالمضبوطات والتي تعد جريمة معاقبا عليها.

فبالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية الفرنسي فقد اعطي لمأمور الضبط القضائي سلطة ضبط الأشياء والأسلحة والمواد المستعملة او الناتجة عن الجريمة وضبط كل الأشياء والأسلحة والمواد المستعملة او الناتجة عن الجريمة، وكل شيء يفيد في كشف الحقيقة او يساعد على جلائها، وفي ذات الوقت حظر المشرع الفرنسي افشاء المعلومات عن كل ما يتم اتخاذه من اجراءات سواء كان ذلك في مرحلة الاستدلال او التحقيق<sup>(٣٩)</sup>، واوجب على مأموري الضبط القضائي اتخاذ التدابير اللازمة لحماية واحترام سر المهنة وحقوق الدفاع<sup>(٤٠)</sup>، اذ يتعين على الأشخاص الذين علموا بوقائع معينة اثناء ممارسة وظائفهم او بمناسبتها الالتزام بعدم الاباحة بها خارج الحالات التي حددها القانون<sup>(٤١)</sup>، واذا كانت القاعدة العامة في ضبط الأشياء في قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي هي ان يعهد باختصاص الضبط لمأموري الضبط القضائي، ويكون ذلك بأذن من قاضي التحقيق، ويتم بدون إذن من قاضي التحقيق في حالة الرضا الصريح لصاحب الشأن، وفي حالة التلبس بجناية او جنحة<sup>(٤٢)</sup>.



## الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة

\* أ.د. أسراء محمد علي سالم \* م.م. امجد ناظم صاحب

بيد ان المشرع الفرنسي اورد استثناء على القاعدة العامة ، لم يجز بموجبه لمأموري الضبط القضائي القيام بضبط الاشياء ، وذلك في المؤسسات الصحفية او السمعية او البصرية ، اذ استلزم بان يقوم بإجراءات ضبط الاشياء في هذه المؤسسات قاضي فقط<sup>(٤٣)</sup> ، ويعد هذا الاستثناء احد الضمانات التي تتمتع بها المؤسسات الصحفية او السمعية او البصرية والعاملين فيها فيما يتعلق بضبط الاشياء<sup>(٤٤)</sup> .

كذلك اوجب المشرع الفرنسي على السلطة القائمة بالضبط ان تقوم بتنظيم محضر فيما يتم ضبطه من اشياء لها علاقة بالجريمة او اشياء يتم ضبطها عرضا ، ووضع الاختام على الاشياء المضبوطة والمحفوزة ، ولا يجوز فض هذه الاختام الا بقرار من قاضي التحقيق ، والمصلحة التي يهدف المشرع الفرنسي الى تحقيقها من اتخاذ هذه الاجراءات هي حماية الاشياء المضبوطة والمحافظة عليها<sup>(٤٥)</sup> .

اما قانون العقوبات الفرنسي فقد عاقب على افشاء المعلومات التي تصل الى الشخص بحكم وظيفته او بسببها في المادة (٢٢٦-١٣) نصت على ان ((افشاء اية معلومات ذات طابع سري بواسطة شخص حائزها بحكم حالته او مهنته او بسبب وظيفته او مهمة مؤقته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تزيد على مائة الف فرنك)) . يلاحظ على هذا النص انه ورد في صياغة عامة ، يطبق على كل الحالات الخاصة بإفشاء المعلومات ، والتي من بينها افشاء المعلومات الخاصة بالأشياء المضبوطة او الانتفاع بها بأية طريقة كانت هذا من جانب ، ومن جانب اخر تفادى المشرع الفرنسي تعداد الاشخاص الذين يقع على عاتقهم عبء الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات وهذا هو الاتجاه السليم وحسنا ما فعل المشرع الفرنسي ، كذلك عاقب ايضا بالحبس مدة ثلاثة سنوات ، كل من غير الحقيقة في جناية او جنحة عن طريق تغيير او تزوير او اتلاف الادلة او ازلتها ، او اختلس او اخفى او غير وثيقة خاصة او عامة من شأنها تسهيل اكتشاف جناية او جنحة ، وشدد العقوبة الى السجن لمدة خمس سنوات في حالة اذا كانت الجريمة قد ارتكب من شخص له شأن في المحافظة عليها او دعا لا اكتشاف الحقيقة<sup>(٤٦)</sup> ، وعاقب ايضا على فك الاختام الموضوعة لحفظ الاشياء المضبوطة<sup>(٤٧)</sup> .

اما المشرع المصري فقد اعطى ايضا لمأموري الضبط القضائي مهمة ضبط الاشياء التي تفيد في كشف الحقيقة والمحافظة عليها ، والتي استعملت في ارتكاب الجريمة او نتجت عنها او قد تكون الموضوع الذي ارتكبت عليه الجريمة ، والتي تعد في ذاتها الدليل على ارتكاب الجريمة او يمكن ان استخراج الدليل منها ، لذا فقد اورد المشرع في قانون الاجراءات الجنائية القواعد التي استهدف بها المحافظة على دلالة هذه الاشياء<sup>(٤٨)</sup> ، والتي تعد الاساس القانوني لحمايتها من العبث بها ، اذ اوجب عرض الاشياء التي يتم ضبطها على المتهم وابداء ملاحظاته عليها ، وتنظيم محضر يوقع من قبله ، ووضع الاشياء التي يتم ضبطها في حرز مغلق ويختتم عليها ، ويشار الى الموضوع الذي حصل الضبط من اجله ، ولا يجوز فض هذه الاختام<sup>(٤٩)</sup> ، والمصلحة التي يهدف اليها المشرع من وراء ذلك كله هي المحافظة على الاشياء التي يتم ضبطها وعدم العبث بها بما يغير الحقيقة .

يضاف الى ما تقدم ان المشرع المصري حضر افشاء المعلومات عن كل ما يتم ضبطه من اشياء ، وذلك في المادة (٥٨) من قانون الاجراءات الجنائية ، فكل من وصل الى علمه معلومات عن الاشياء المضبوطة وافضى بها الى شخص غير ذي صفة او انتفع بها باي طريقة كانت يعاقب وفقا لاحكام المادة (٣١٠) من قانون العقوبات ، التي تنص على ان (( كل من كان من الاطباء او الجراحين او الصيادلة او القوابل او غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعاته او وظيفته سر خصوصي اتهم عليه فافشاه في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه ...)) . نلاحظ ان المشرع المصري لم يأخذ بما سار عليه المشرع الفرنسي ، في احكام المادة (٢٢٦-١٣) من قانون العقوبات الفرنسي والخاصة بإفشاء الاسرار ، اذ كان تنظيمه افضل واكثر دقة ، وذلك لان المشرع الفرنسي تفادى تعداد الاشخاص الذين يقع على عاتقهم عبء الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات ، مما يجعل نص المادة عام يسري على كل من حصل على معلومات بحكم مهنته او وظيفته او بسببها .

كما ان قانون العقوبات ، ومن اجل فرض الحماية على الاشياء المضبوطة ، عاقب على كل من ارتكب فعل من شأنه فك الاختتام الموضوع لغرض حفظ وحماية الاشياء المضبوطة ، وكذلك اذا سرق او اختلس او ا تلف ما تم ضبطه من اشياء او اوراق ومستندات قدمت للمحكمة في اثناء التحقيق في قضية<sup>(٥٠)</sup> .

اما المشرع الليبي فانه اوجب على مأموري الضبط القضائي ضبط ما يجده من اثار او اشياء تفيد في كشف الجريمة والتي تكون قد استعملت في ارتكابها او تعلق بها<sup>(٥١)</sup> ، ويجوز له وضع الاختتام على الاماكن التي بها اثار او اشياء تفيد في كشف الحقيقة وله ان يقيم عليها حارسا<sup>(٥٢)</sup> ، وان يتم تنظيم محضر بما تم ضبطه من اشياء وان يتم عرضها على المتهم وبأخذ توقيعه عليها ويذكر في حالة امتناعه عن التوقيع ، وتخزين الاشياء التي يتم ضبطها ووضع الاختتام عليها ، ولا يجوز فض الاختتام الموضوع عليها الا بحضور المتهم او وكيله ومن ضبطه عنده هذه الاشياء بعد دعوتهم لذلك<sup>(٥٣)</sup> .

كما حظر على كل من وصل الى علمه معلومات عن اشياء مضبوطة وافضى بها الى شخص غير ذي صفة او انتفع بها بأية طريقة كانت يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة (٢٣٦) من قانون العقوبات ، والتي تنص على ان ((يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر كل موظف عمومي يخل بواجبات وظيفته او يسئ استعمالها بان يفشي معلومات رسمية يلزم بقاؤها سرية او يسهل باي طريقة كانت الوصول الى الافشاء بها)) .

نلاحظ ان المشرع الليبي في صياغته للمواد الخاصة بالمحافظة على الاشياء المضبوطة ، تأثر كثيرا بقانون الاجراءات المصري ، الا ان صياغته للمادة (٢٣٦) من قانون العقوبات كانت افضل من المشرع المصري اذ سار في صياغتها على نهج المشرع الفرنسي كونه تفادى ذكر الاشخاص الذين تنطبق عليه هذه المادة ، وجعل النص عام ينطبق على كل موظف يخل بواجبات وظيفته ويفشي بالمعلومات التي وصلت بحكم وظيفته .

علاوة على ما تقدم فإن المشرع الليبي عاقب على كل شخص موظفا عموميا كان او غير موظف اختلس او اخفى او اعدم او بدد او اتلف شيئا مضبوطا قضائيا او اداريا سواء كان ذلك عمدا او اهمالا او سهل اخفائه او اختلاسه<sup>(٥٤)</sup>، نلاحظ ان المشرع الليبي وسع من نطاق الجريمة من خلال معاقبة كل شخص موظفا كان ام لم يكن كذلك ارتكب فعلا من شأنه المساس بالأشياء المضبوطة قضائيا او اداريا وحسنا ما فعل وذلك كون اجراءات ضبط الاشياء لا يقتصر القيام بها من قبل الجهات القضائية، اذ يمكن القيام بها من قبل الجهات الادارية خصوصا في مراحل اجراء التحقيق الاداري مع الموظف، وسواء كان الفعل المرتكب عمدا او اهمالا او سهل ذلك للغير، وعاقب ايضا على فك الاختتام الموضوعة لحفظ الاشياء المضبوطة او اماكن حفظها او تسهيل فك الاختتام عن خطأ<sup>(٥٥)</sup>.

اما المشرع السوري فقد اعطى للنائب العام، صلاحية ضبط الاسلحة وكل ما يظهر انه استعمل في ارتكاب الجريمة او اعد لهذا الغرض، وعليه ان يضبط كل ما يرى من اثار الجريمة وسائر الاشياء التي تساعد على اظهار الحقيقة، وعرضها على المتهم وينظم محضرا بذلك، ويأخذ توقعيه عليه واذا امتنع عن ذلك صرح بذلك في المحضر<sup>(٥٦)</sup>، وتحفظ الاشياء المضبوطة بالحالة التي كانت عليها وتختتم بختم رسمي<sup>(٥٧)</sup>، وعاقب على كل من تصرف في وثيقة او بشيء اخر او اخفاه او اتلفه او شوهه بعد ان ابرزه للقضاء<sup>(٥٨)</sup>، وعلى من اقدم قصدا على فك الاختتام الموضوعة على الاشياء المضبوطة بأمر من السلطة العامة<sup>(٥٩)</sup>.

يلاحظ ان المشرع السوري لم ينص صراحة على معاقبة من افشى معلومات عن الاشياء المضبوطة وصلت اليه بحكم مهنته او وظيفته او بسببها، او انتفع بها بأية طريقة كانت، الا المادة (٥٦٥) من قانون العقوبات تسري بشأنها حيث نصت على ان (( من كان بحكم وضعه او وظيفته او مهنته او فنه على علم بسر وافشاء دون سبب مشروع او استعمله لمنفعته الخاصة او لمنفعة اخر عوقب بالحبس سنة على الاكثر وبغرامة لا تتجاوز المائتي ليرة اذا كان الفعل من شأنه ان يسبب ضررا ولو معنويا )) .

ما تقدم نرى ان التشريعات الجنائية حرصت على حماية الاشياء المضبوطة، سواء كان ذلك من خلال الاجراءات الواجب اتباعها اتجاه الاشياء المضبوطة، بقصد المحافظة عليها لما لها من اهمية في الاثبات، وكذلك المعاقبة على الافعال التي من شأنها المساس بتلك الاشياء.

**المطلب الثاني: الاساس القانوني لحماية الاشياء المضبوطة في التشريع الجنائي العراقي**  
ان حماية الاشياء المضبوطة في التشريع العراقي، تجد اساسها في القانون الجنائي، والقوانين الخاصة الاخرى<sup>(٦٠)</sup>، والتي تعتمد عليها محكمة الموضوع في التعامل مع الاشياء المضبوطة<sup>(٦١)</sup>.

فبالنسبة لقانون اصول المحاكمات الجزائية فقد اناط لأعضاء الضبط القضائي<sup>(٦٢)</sup>، مهمة التحري عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها وجمع المعلومات التي تفيد التحقيق<sup>(٦٣)</sup>، ولهم في سبيل ذلك الاستعانة بكل وسيلة ممكنة<sup>(٦٤)</sup>، من اجل تقديم المساعدة لقاضي

التحقيق ، والمحقق وضباط الشرطة ، ومفوضيها وتزويدهم بما يصل إليهم من معلومات عن الجرائم وضبط مرتكبيها ، وتسليمهم إلى السلطة المختصة ، وتنتهي مهمة عضو الضبط القضائي بحضور قاضي التحقيق أو المحقق أو ممثل الادعاء العام إلا فيما يكلفه هؤلاء من الاستمرار في عمله ، أو تكليفه بأعمال أخرى<sup>(١٥)</sup> فالإجراءات التي يقوم بها عضو الضبط القضائي ما هي إلا إجراءات تحفظية تمهيدية لضبط الجريمة والتحضير للتحقيق<sup>(١٦)</sup> ، ويحدد النظام الإجرائي قواعد الضبط والتحري اللازمة للكشف عن الجريمة وتحضير الأدلة تمهيداً لإحالتها إلى جهات التحقيق المختصة<sup>(١٧)</sup> ، وهي بذلك خير عون لسلطة التحقيق التي لا تبدأ بالتحقيق إلا إذا وجدت دلائل كافية عن وقوع الجريمة وهذه الدلائل لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق التحري وجمع الأدلة<sup>(١٨)</sup> .

ولم يحدد قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي ، وسائل التحري على سبيل الحصر فالمشرع العراقي لم يبين أو يحدد الوسيلة التي بإمكان من يقوم بوظيفة التحري اللجوء إليها ، بل أجاز اتخاذ جميع الوسائل التي تكفل المحافظة على أدلة الجريمة<sup>(١٩)</sup> ، فقد نظمها على نحو يتسع لكل الإجراءات التي يراها ضرورية<sup>(٢٠)</sup> ، لذا فان من واجبات عضو الضبط القضائي ضبط الاسلحة وكل ما يظهر انه قد استعمل في ارتكاب الجريمة ومعاينة الآثار المادية لها والمحافظة عليها<sup>(٢١)</sup> ، وتنظيم محضر بكافة الاجراءات المتخذة من قبله ، وذلك لما لها من أهمية في الإثبات ومن خلاله ايضا تطلع المحكمة على شرعية الاجراءات المتخذة وسلامتها من الناحية القانونية<sup>(٢٢)</sup> .

وقد اختلف الفقه في مسألة عدم تنظيم محضر بالإجراءات المتخذة من قبل عضو الضبط القضائي (مأمور الضبط القضائي) فهناك من يذهب الى ان الاجراءات التي يتم اتخاذها ولم يتم تدوينها في المحضر ، يترتب عليها الانعدام أي أن الإجراء يعتبر منعدياً ولا يجوز الاستناد إليه<sup>(٢٣)</sup> ، في حين يرى آخر ان عدم تنظيم محضر لا يترتب البطلان على الاجراءات المتخذة ، لأنه يعد من قبيل تنظيم العمل وضمان سيره<sup>(٢٤)</sup> ، الا ان الرأي الراجح في الفقه هو ان الاجراءات المتخذة من قبل عضو الضبط القضائي والتي لم يتم تنظيمها بالمحضر لا تعد باطلّة الا انه لا يمكن اعتمادها كدليل ، وان قيمة الاجراءات المتخذة متروك تقديرها لمحكمة الموضوع<sup>(٢٥)</sup> .

ومن الجدير بالذكر ان قانون اصول المحاكمات الجزائية نظم اجراءات المحافظة على الاشياء المضبوطة والتي يتم ضبطها ويكون لها أهمية في كشف الحقيقة ، سواء ما تعلق منها بتنظيم محضر بالأشياء المضبوطة ، ووضع الاختتام على الأماكن والأشياء التي يكون فيها آثار تفيد في كشف الحقيقة ، وان يقيم حارسا عليها ، ولا يجوز فض هذه الاختتام الا بقرار من قاضي التحقيق وبحضور المتهم وحائز المكان ومن ضبطت عنده الاشياء<sup>(٢٦)</sup> .

كما لم يجز المشرع العراقي لعضو الضبط القضائي اذا كان الشيء المضبوط اوراق مختومة او مغلقة بأية طريقة كانت ، من فضها والاطلاع عليها ، وانما اعطى هذه الصلاحية فقط لقاضي التحقيق او المحقق ، وعلى ان يكون ذلك بحضور المتهم وذوي العلاقة بقدر الامكان ، وله ان يعيدها الى صاحبها اذا لم تظهر لها علاقة بالدعوى<sup>(٢٧)</sup> .

الا انه الجدير بالملاحظة ان (الفقرة أ من المادة ٥٠) من قانون اصول المحاكمات الجزائية نصت على ان (( أ. استثناء من الفقرة الاولى من المادة (٤٩)<sup>(٧٨)</sup> يقوم المسؤول في مركز الشرطة بالتحقيق في اية جريمة اذا صدر اليه امر من قاضي التحقيق او المحقق او اذا اعتقد ان اجالة المخبر على القاضي او المحقق تؤخر به الاجراءات بما يؤدي الى ضياع معالم الجريمة او الاضرار بسير التحقيق او هرب المتهم على ان يعرض الاوراق التحقيقية على القاضي او المحقق حال فراغه منها )) من هذا النص نستنتج ان المشرع العراقي منح المسؤول في مركز الشرطة وهو احد اعضاء الضبط القضائي سلطات تحقيقية ، وتأسيسا على ذلك فان له اذا كان الشيء المضبوط اوراق مختومة او مغلقة بأية طريقة كانت ، فضها والاطلاع عليها ، وكذلك الامر بالنسبة لعضو الادعاء العام فله ذلك ايضا استثناءا ، استنادا للمادة ( ٣ ) من قانون الادعاء العام رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ المعدل (( يمارس عضو الادعاء العام صلاحية قاضي التحقيق في مكان الحادث عند غيابه وتزول تلك الصلاحية عنه عند حضور قاضي التحقيق المختص ما لم يطلب إليه مواصلة التحقيق كلاً أو بعضاً فيما يتولى القيام به )) .

نلاحظ ان المشرع العراقي لم ينص صراحة في قانون اصول المحاكمات الجزائية على الزام كل من وصل الى علمه معلومات عن اشياء مضبوطة بعدم الافشاء بها الى شخص غير ذي صفة او الانتفاع بها بأية طريقة كانت ، لذا ندعو من مشرعنا العراقي ان يسلك مسلك التشريعات المقارنة والنص صراحة عليها بسبب كثرة حصولها في واقعنا العملي .

اما قانون العقوبات العراقي فلم ينص صراحة على افشاء معلومات عن الاشياء المضبوطة بصورة خاصة بل على افشاء الاسرار بصورة عامة<sup>(٧٩)</sup> بالإمكان تطبيقها على مرتكب جريمة افشاء معلومات عن الاشياء المضبوطة ، وعاقب ايضا على الافعال التي من شأنها المساس بالأشياء المضبوطة التي تتمثل في اختلاس او اخفاء او اتلاف او تغيير وثيقة او مبرزا او مادة جرمية مقدمة الى المحكمة او سلطة من سلطات التحقيق<sup>(٨٠)</sup> ، كما عاقب على حالة فك او نزع او اتلاف الاختتام الموضوع على محل او اوراق او اشياء اخرى بناء على امر من احدى السلطات القضائية او الادارية او بأمر من سلطة رسمية مختصة او قوت بأية وسيلة الغرض المقصود من وضع الختم<sup>(٨١)</sup> .

يضاف الى ما تقدم وبغية المحافظة على الاشياء المضبوطة وحمايتها ، وكيفية التعامل معها اصدر المشرع العراقي تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٧٣ والخاصة بخزن المواد الجرمية<sup>(٨٢)</sup> .

الخاتمة :

بعد ان انتهينا من بحث الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة على الصعيد الدولي والوطني توصلنا الى اهم النتائج والمقترحات .

اولا : النتائج

١ . ان من اهم مرتكزات التحقيق الجنائي هو ما يتم ضبطه من أشياء لها علاقة بالجريمة المرتكبة تساهم في الكشف عنها ومعرفة مرتكبيها .

٢ . ان وجود الأشياء المضبوطة تحت يد السلطة القضائية هو من اجل الاستعانة بها في الوصول الى الحقيقة ، والتأكد من وقوع جريمة يعاقب عليها القانون ، ومعرفة نوع الجريمة المرتكبة ، والمكان الذي وقعت فيه والأسلحة والأدوات التي استعملت في ارتكابها ، اذ يمكن ان تتنوع الوسائل التي يستخدمها الجاني لارتكاب الجريمة ، وذلك تبعاً لنوع الجريمة المرتكبة هذا من جانب ومن جانب آخر فان الأشياء المضبوطة يمكن من خلالها معرفة مرتكب الجريمة والسبب الدافع الى في ارتكابه لها . والتعرف على شخصية الجاني من خلال استقراء ما تم ضبطه من أشياء تثبت إدانة المتهم وتقديمه للمحاكمة .

٣ . ان حماية الاشياء المضبوطة يمثل احد المبادئ الاساسية في القانون الجنائي وهي بصورة اخص احد المبادئ الاساسية التي تحكم مسألة الاثبات في المواد الجنائية ، لذا فلم يقتصر حماية ما يتم ضبطه من أشياء على النص عليها في القوانين الداخلية بل كفلت الاتفاقات الدولية ايضاً حماية الاشياء المضبوطة .

٤ . ان الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة واتفاقيات وجامعة الدول العربية سواء كانت في مجال مكافحة الاجار غير المشروع بالمواد المخدرة وفي مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الفساد وغيرها من الاتفاقيات الاخرى تجد انها نظمت مسألة التعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة في اي تحقيقات واجراءات قضائية كإجراءات التفتيش والضبط وفحص الاشياء وتفقد المواقع والامداد بالمعلومات والادلة الضرورية لكشف الجريمة ومعرفة مرتكبها .

٥ . لقد حرصت التشريعات الجنائية على توفير الحماية الجنائية الموضوعية والاجرائية للأشياء المضبوطة وذلك من خلال تجريم اي مساس بها وتنظيم اجراءات ضبطها والحفاظ عليها حتى يتم الانتهاء منها من خلال التصرف بها اما بردها الى حائزها او مصادرتها او اتلافها .

### ثانياً : المقترحات

١ . تعزيز التعاون الدولي من خلال ما يتم عقده من اتفاقيات دولية في مجال مكافحة الجريمة وضبط مرتكبها وتسليمهم فان الاشياء التي لها علاقة بالجريمة تعد من المفاصل الرئيسية في الاثبات لذا لا بد من إيجاد نصوص صريحة في الاتفاقات الدولية تتعلق في كيفية ضبطها والحفاظ عليها وتسليمها الى الدولة التي هي صاحبة الاختصاص في التحقيق في الجريمة .

٢ . نقترح اعادة صياغة المادة ( ٢٥٠ ) من قانون العقوبات العراقي من خلال الاخذ بمصطلح الاشياء المضبوطة لكونه مصطلحاً واسعاً يشمل كل ما تم ذكره في المادة (٢٥٠) من قانون العقوبات هذا من جانب ومن جانب اخر ان المشرع العراقي قرر الحماية الجنائية للأشياء المضبوطة سواء كانت مقدمة للمحكمة او سلطة من سلطات التحقيق ، وارى من جانبي ان مصطلح سلطة من سلطات التحقيق جاء عاماً يمكن التوسع في تفسيره ليشمل سلطات التحقيق القضائية او الادارية ، وكان الاجدر بالمشرع العراقي النص صراحة في المادة (٢٥٠) من قانون العقوبات الى ان الاشياء التي وقعت عليها الجريمة والتي قدمت الى القضاء ، اذ ان مصطلح القضاء يشمل المحكمة

وسلطة التحقيق وتصبح صياغة المادة (٢٥٠) من قانون العقوبات العراقي كالآتي (( يعاقب بالحبس والغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين كل من اختلس او اخفى او اتلف او غير شيئاً مضبوطاً مقدماً للقضاء وكان ذلك بقصد التضليل عليه ...)).

٣. ان المشرع العراقي لم ينص صراحة في قانون اصول المحاكمات الجزائية على الزام كل من وصل الى علمه معلومات عن اشياء مضبوطة بعدم الافشاء بها الى شخص غير ذي صفة او الانتفاع بها بأية طريقة كانت ، اما قانون العقوبات العراقي فلم ينص صراحة على افشاء معلومات عن الاشياء المضبوطة بصورة خاصة بل نص على افشاء الاسرار بصورة عامة وبالإمكان تطبيقها على مرتكب جريمة افشاء معلومات عن الاشياء المضبوطة ، لذا ارى ضرورة ايراد نص صريح بشأنها في قانون العقوبات ضمن الجرائم الماسة بسير العدالة ، وفق الصياغة الآتية (( كل من وصل الى علمه معلومات عن الاشياء المضبوطة بحكم وظيفته او مهنته او صفته او فنه واقشى بها الى شخص غير ذي صفة او انتفع بها باي طريقة كانت يعاقب بالحبس والغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين )) .

## المصادر

### اولاً : الكتب

١. احمد المهدي و اشرف الشافعي ، التحقيق الجنائي وضمانات المتهم وحمايتها ، دار الكتب القانونية ، مصر المحلة الكبرى ، ٢٠٠٦ .
٢. د.امين مصطفى محمد ، الحماية الجنائية الاجرائية للصحفي ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ .
٣. د.براء منذر عبد اللطيف ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، ط ٢ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٠ .
٤. د.توفيق محمد الشاوي ، محاضرات في التشريع الجنائي في الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٤ .
٥. د.تيمم طاهر احمد و د.حسين عبد الصاحب عبد الكريم ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، ط ١ ، العاتك لصناعة الكتاب ، بيروت ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٦. د.ضاري خليل محمود ، مجموعة قوانين الاجراءات الجنائية العربية ، ج ١ ، المكتب العربي لمكافحة الجريمة ، بغداد ، ١٩٨٤ .
٧. د.عباس الحسناني ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، الجديد ، المجلد الاول ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٢ .
٨. الاستاذ عبد الامير العكيلي و د.سليم ابراهيم حريه ، اصول المحاكمات الجزائية ، ج ١ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٩. د. عبد الحميد الشواربي ، إذن التفتيش في ضوء الفقه والقضاء ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بلا سنة طبع .

١٠. عبد العزيز بن عابد اللامي الشمري ، التحقيق الابتدائي والنظام الاجرائي في المملكة العربية السعودية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
  ١١. د.عبد العزيز حمدي ، البحث الفني في مجال الجريمة ، ج ١ ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
  ١٢. عبد المجيد محمود ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، برنامج تعزيز الحكم في العلاقات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
  ١٣. د.علي محمد جعفر ، التفيتش في ضوء قانون اصول المحاكمات الجديد ، ط ١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ .
  ١٤. د. عماد عوض عدس ، التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
  ١٥. د.فائزة يونس الباشا ، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
  ١٦. فارس رشيد فهد الجبوري ، الفساد والفساد الاداري في العراق ، مجلة القانون المقارن ، جمعية القانون المقارن العراقية ، العدد ٤٧ .
  ١٧. د.فيصل شنتاوي ، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ، ط ٢ ، الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .
  ١٨. د.مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، ج ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
  ١٩. د.محمد سامي الشوا ، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الاموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا سنة طبع .
  ٢٠. د.محمود شريف بيسيوني ود. عبد العظيم وزير ، الاجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الانسان ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩١ .
  ٢١. د.محمود صالح العادلي ، استجواب الشهود في المسائل الجنائية ، ط ١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ .
  ٢٢. د.محمود نجيب حسني ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
  ٢٣. منير محمد رزاق ، الوجيز العملي لقانون الاجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا سنة طبع .
  ٢٤. د.نشأت نصيف الحديثي ، وسائل الاثبات في الدعوى الجزائية ، ط ١ ، مكتبة العدالة ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
  ٢٥. د.هادي نعيم المالكي ، المنظمات الدولية ، ط ١ ، مكتبة السيستان ، بغداد ، ٢٠١٣ .
- ثانياً : الرسائل والبحوث
١. امجد ناظم صاحب ، اختصاص هيئة النزاهة في التحري والتحقيق في قضايا الفساد الحكومي ، كلية القانون ، جامعة بابل ، ٢٠١٠ .



## الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة

\* أ.د. أسراء محمد علي سالم \* م.م. امجد ناظم صاحب

٢. د.رضا عبد الحكيم اسماعيل رضوان ، الضبط القضائي بين الشريعة والتنظيم القانوني ، مجلة الحقوق ، العدد الاول ، جامعة الكويت ، الكويت ، السنة السادسة والثلاثون ، ٢٠١٢.

### ثالثا : التشريعات

- ١ . قانون العقوبات الفرنسي .
- ٢ . قانون العقوبات المصري .
- ٣ . قانون العقوبات الليبي .
- ٤ . قانون العقوبات السوري .
- ٥ . قانون العقوبات العراقي .
- ٦ . قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .
- ٧ . قانون الاجراءات الجنائية المصري .
- ٨ . قانون الاجراءات الجنائية الليبي .
- ٩ . قانون اصول المحاكمات الجزائية السوري .
- ١٠ . قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي .
- ١١ . قانون تبيض الاموال المتحصلة من المخدرات الفرنسي رقم ٩٠-٦١٤ لسنة ١٩٩٠ .
- ١٢ . قانون مكافحة غسيل الاموال المصري رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٢ .
- ١٣ . قانون مكافحة المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .
- ١٤ . قانون الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ .
- ١٥ . قانون الادعاء العام رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ المعدل .
- ١٦ . قانون الاثار والتراث رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ .
- ١٧ . قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ .
- ١٨ . قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨ .
- ١٩ . قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٨ .
- ٢٠ . قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ .

## الهوامش :

- (١) د. فيصل شطاوي ، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ، ط٢ ، الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٥ .
- (٢) د. هادي نعيم المالكي ، المنظمات الدولية ، ط١ ، مكتبة السيستان ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٥ .
- (٣) المادة (١) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية
- (٤) (الفقرة ١ من المادة ٥) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية .
- (٥) (الفقرة ٣ من المادة ٣) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية .
- (٦) (الفقرة ١ من المادة ٥) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية .
- (٧) (الفقرة ١ ، ٢ من المادة ٧) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية .
- (٨) عرفت (الفقرة أ من المادة ٢) من الاتفاقية الجرمية المنظمة عبر الوطنية بقولها « يقصد بجماعة إجرامية منظمة بانما جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة اشخاص او أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحدة او أكثر من الجرائم الخطيرة او الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من اجل الحصول بشكل مباشر او غير مباشر على منفعة مالية او منفعة مادية أخرى » .
- (٩) د. فائزة يونس الباشا ، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٥١ .
- (١٠) عبد المجيد محمود ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، برنامج تعزيز الحكم في العلاقات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦ .
- (١١) المادة (١) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
- (١٢) (الفقرة ٢ من المادة ٢) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
- (١٣) (البند ١ الفقرة أ من المادة ٦) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
- (١٤) (الفقرة ١ ، ٢ من المادة ١٢) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
- (١٥) (الفقرة ١ ، ٢ من المادة ١٣) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
- (١٦) المادة (١٨ / فقرة ٣) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠
- (١٧) امجد ناظم صاحب ، اختصاص حياة النزاهة في التحري والتحقيق في قضايا الفساد الحكومي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بابل ، ٢٠١٠ ، ص ١٠-١١ .
- (١٨) فارس رشيد فهد الجبوري ، الفساد والفساد الاداري في العراق ، مجلة القانون المقارن ، جمعية القانون المقارن العراقية ، العدد ٤٧ ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٤ .
- (١٩) صادق العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ ، وبذلك اصبح المشرع العراقي من الناحية القانونية ملزما بأحكامها ، ويجب عليه تحقيق المواءمة التشريعية بينها وبين القوانين التي يصدرها ، اذ يصبح لها حكم القانون داخل الدولة .
- (٢٠) (الفقرة د ، و من المادة ٢) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .
- (٢١) (الفقرة ١ ، ٢ من المادة ٣١) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .
- (٢٢) نظمت هذه الاتفاقية التعاون القضائي بين الدول العربية تعاوناً شاملاً في كافة المجالات القضائية ، على نحو يستطيع ان يساهم بصورة ايجابية وفعالة في تدعيم الجهود القائمة في هذا المجال ، وحرصاً على توثيق العلاقات القائمة بين الدول العربية ، وقد صادق العراق على هذه الاتفاقية في ١٦/٣/١٩٨٤ .
- (٢٣) المادة (٤٧) من اتفاقية الرياض للتعاون القضائي .

## الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة

\* أ.د. اسراء محمد علي سالم \* م.م. م.م. امجد ناظم صاحب

- (٢٤) دبراء منذر عبد اللطيف ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، ط٢ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٤٥١ .
- (٢٥) المادة (٤٧) من اتفاقية الرياض للتعاون القضائي .
- (٢٦) لقد جاء في ديباجة الاتفاقية ان الهدف منها هو تعزيز التعاون العربي للتصدي لمشكلة المخدرات في كافة جوانبها ، وتفعيل الجهود العربية المنسقة مع الجهود الدولية لتحجيم تلك المشكلة ، اذ ان القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية مسؤولية جماعية دولية مشتركة لا بد من النهوض بها عن طريق اتخاذ اجراءات منسقة في اطار من التعاون العربي والاقليمي والدولي .
- (٢٧) المادة (٤) من الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .
- (٢٨) المادة (٧) من الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .
- (٢٩) لقد صادق العراق على هذه الاتفاقية في ٢٠١٣/٥/١٢ انطلاقا من مبدأ الالتزام بأهداف ومبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات والمعاهدات الدولية في مجال التعاون القضائي ، والتي تكون الدول المتعاقدة طرفا فيها ولاسيما اتفاقية الرياض للتعاون القضائي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ .
- (٣٠) المادة (٢) من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية .
- (٣١) المادة (١٢) من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية .
- (٣٢) المادة (٢٦) من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية .
- (٣٣) منشآت احمد نصيف الحديثي ، وسائل الاثبات في الدعوى الجزائية ، ط١ ، مكتبة العدالة ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٨٧ .
- (٣٤) المادة (١٤) من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي ، والمادة (٢١) من قانون الاجراءات الجنائية المصري ، والمادة (١١) من قانون الاجراءات الجنائية الليبي ، والمادة (٦) من قانون اصول المحاكمات الجزائية السوري .
- (٣٥) منير محمد رزاق ، الوجيز العملي لقانون الاجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا سنة طبع ، ص٣ ، درضا عبد الحكيم اسماعيل رضوان ، الضبط القضائي بين الشريعة والتظيم القانوني ، مجلة الحقوق العدد الاول ، جامعة الكويت ، الكويت ، السنة السادسة والثلاثون ، ٢٠١٢ ، ص٤٦٦-٤٦٥ .
- (٣٦) د.امين مصطفى محمد ، الحماية الجنائية الاجرائية للصحفي ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص٥١-٥٠ .
- (٣٧) د.محمد سامي الشوا ، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الاموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا سنة طبع ، ص١٩٣ .
- (٣٨) تجدر الاشارة الى ان حماية الاشياء المضبوطة لم يقتصر النص عليها في التشريعات الجنائية ، بل اوردت بعض القوانين الخاصة في التشريعات المقارنة نصوص تتعلق في كيفية التعامل مع الاشياء المضبوطة بغية المحافظة عليها حتى يتم التصرف بها بقرار من الجهة المختصة ، مثال ذلك نجد قانون تبيض الاموال المتحصلة من المخدرات الفرنسي رقم ٩٠-٦١٤ الصادر ١٢ يوليو لسنة ١٩٩٠ اذ نظم مسالة ضبط متحصلات الجريمة ومصادرها ، والتي تعد تطبيق لنصين اساسين الاول : ورد في المادة ٢٢٢-٣٨ من قانون العقوبات الفرنسي ، والثاني : ورد في المادة ٤١٥ من قانون الجمارك الفرنسي ، وكذلك قانون مكافحة غسيل الاموال المصري رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٢ والذي تضمن في المواد (٣ ، ٥ ، ٦ ، ١٤ ، ١٩) منه على انشاء وحدة مستقلة في البنك المركزي المصري ، يكون للعاملين فيها سلطة مأموري الضبط القضائي في القيام بأعمال التحري والضبط بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتعقب او تجميد وضبط الاموال موضوع جرائم غسيل الاموال ، وتقوم بإبلاغ النيابة العامة بما تسفر عنه اعمال التحري والضبط من قيام دلائل على ارتكاب الجريمة .
- (٣٩) المواد (٥٤ ، ٩٨) من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .

## الاساس القانوني للحماية الجنائية للأشياء المضبوطة

\* أ.د. اسراء محمد علي سالم \* م.م. امجد ناظم صاحب

- (٤٠) المواد (١١) من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .
- (٤١) د.محمود صالح العادلي ، استجواب الشهود في المسائل الجنائية ، ط١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٥ .
- (٤٢) المواد (٥٦ ، ٧٦) من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .
- (٤٣) (الفقرة ٢ من المادة ٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .
- (٤٤) د.امين مصطفى محمد ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .
- (٤٥) المادة (٩٧) من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .
- (٤٦) المادة (٤٣٤-٤) من قانون العقوبات الفرنسي .
- (٤٧) المادة (٤٣٤-١٢) من قانون العقوبات الفرنسي .
- (٤٨) د.محمود نجيب حسني ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٤٨١ .
- (٤٩) المواد (٥٥ - ٥٧) من قانون الاجراءات الجنائية المصري .
- (٥٠) المواد (١٤٧-١٥٣ ، ٣٤٣) من قانون العقوبات المصري .
- (٥١) المواد (٤٢ ، ٤٣) من قانون الاجراءات الجنائية الليبي .
- (٥٢) د.حاتم حسن بكار ، اصول الاجراءات الجنائية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠٥ .
- (٥٣) المادتان (٤٣ ، ٤٥) من قانون الاجراءات الجنائية الليبي .
- (٥٤) المادتان (٢٤١ ، ٢٤٢) من قانون العقوبات الليبي .
- (٥٥) المادتان (٢٥٢ ، ٢٥٣) من قانون العقوبات الليبي .
- (٥٦) المادة (٣٢) من قانون اصول المحاكمات السوري .
- (٥٧) المادة (٣٥) من قانون اصول المحاكمات السوري .
- (٥٨) المادة (٤٠٦) من قانون العقوبات السوري .
- (٥٩) المادة (٣٨٥) من قانون العقوبات السوري .
- (٦٠) تجدر الاشارة الى ان بعض القوانين الخاصة نظمت بصورة مباشرة او غير مباشرة ، الاشياء المضبوطة والتي لها اهمية في كشف الحقيقة ، سواء استعملت في ارتكاب الجريمة او نتجت عنها او وقعت عليها الجريمة او ضبطت بصورة عرضية ومن هذه القوانين قانون مكافحة المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ ، قانون الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ ، قانون الادعاء العام رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، قانون الاثار والتراث رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ، قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨ ، قانون مكافحة غريب النفط ومشتقاته رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٨ ، قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقوانين خاصة اخرى .
- (٦١) قضت محكمة استئناف بابل الاتحادية بصفحتها التمييزية بالمصادقة على قرار محكمة جنح المحاويل والذي يقضي بادانة المتهم المميز (ج ، ك) وفقا لاحكام المادة (٢٨) من قانون المشروبات الروحية رقم ٣ لسنة ١٩٣١ المعدل وفرضت عليه عقوبة الحبس لمدة تسعة اشهر ومصادرة المشروبات الروحية المضبوطة وحجز السيارة واحالتها الى مديرية كمارك المضطقة الوسطى للتصرف بما وفق احكام المادة (٣٤) من قانون المشروبات الروحية ... قرارها المرقم ٣٧٤/جزائية/٢٠١٢ في ٢٠١٢/٩/٢٣ غير منشور .
- (٦٢) حددت المادة (٣٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي ، أعضاء الضبط القضائي فقد نصت على ان :
  ١. ضباط الشرطة ومأمورو المراكز والمفوضون .
  ٢. مختار القرية والمحلة في التبليغ عن الجرائم وضبط المتهم وحفظ الأشخاص الذين تجب المحافظة عليهم .

٣. مدير محطة السكك الحديدية ، ومعاونه ، ومأمور سير القطار ، والمسؤول عن إدارة الميناء البحري والجوي ، وربان السفينة ، أو الطائرة ، ومعاونه في الجرائم التي تقع فيها .
٤. رئيس الدائرة ، أو المصلحة الحكومية ، أو المؤسسة الرسمية وشبه الرسمية في الجرائم التي تقع فيها .
٥. الأشخاص المكلفون بخدمة عامة الممنوحون سلطة التحري عن الجرائم واتخاذ الإجراءات بشأنها في حدود ما خولوا به بمقتضى القوانين الخاصة .
- (٦٣) عبد الأمير العكيلي و د. سليم ابراهيم حربة ، اصول المحاكمات الجزائية ، ج ١ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٦ .
- (٦٤) د. عباس الحسني ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، الجديد ، المجلد الاول ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٦ .
- (٦٥) المادتان (٤١ ، ٤٦) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي .
- (٦٦) د. عبد الحميد الشواربي ، اذن التفتيش في ضوء الفقه والقضاء ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بلا سنة طبع ، ص ١٧ .
- (٦٧) عبد العزيز بن عابد اللامي الشمري ، التحقيق الجنائي والنظام الاجرائي في المملكة العربية السعودية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٧ .
- (٦٨) د. عماد عوض عدس ، التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠ .
- (٦٩) المادة (٤٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي .
- (٧٠) د. محمود شريف بسيوني ود. عبد العظيم وزير ، الاجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الانسان ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩١ ، ص ١٥٧ .
- (٧١) المادة (٤٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي .
- (٧٢) د. براء منذر كمال عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .
- (٧٣) د. مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، ج ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٣٧ .
- (٧٤) د. عباس الحسني ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية الجديد ، المجلد الاول ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، بلا سنة طبع ، ص ١٢٧ .
- (٧٥) د. تميم طاهر احمد و د. حسين عبد الصاحب عبد الكريم ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، العاتك لصناعة الكتاب ، بيروت ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٤ .

- (٧٦) المواد (٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي .
- (٧٧) (الفقرة ب من المادة ٨٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي .
- (٧٨) نصت (الفقرة أ من المادة ٤٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي على ان (( أ . على اي مسؤول في مركز الشرطة عند وصول اخبار اليه بارتكاب جنائية او جنحة ان يدون على الفور اقوال المخبر ويأخذ توقيعه عليها ويرسل تقريراً بذلك الى قاضي التحقيق او المحقق او اذا كان الاخبار واقعا عن جنائية او جنحة مشهودة فعليه ان يتخذ الاجراءات المبينة في المادة ٤٣ )) .
- (٧٩) المواد (٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٤٣٧ ) من قانون العقوبات العراقي .
- (٨٠) المادة (٢٥٠) من قانون العقوبات العراقي .
- (٨١) المادة (٢٦٣) من قانون العقوبات العراقي .
- (٨٢) تعليقات رقم (١) لسنة ١٩٧٣ ، منشورة في الوقائع العراقية ، العدد ٢٢٥١ في ٢٨/٥/١٩٧٣ .